20050108-0001-R

بطاقة معايدة الى وداد حلواني

ميزان القوى يميل نحو الحقيقة والعدالة في أميركا الجنوبية

نجيب الأسمر (*)

عزيزتي وداد،

الموضوع الذي كلفتني به هو أكبر من طاقتي وتعمل عليه مؤسسة (وأحياناً مؤسسات) متخصصة في كل دولة من دول أميركا الجنوبية. تجدين في ما يلي بعضا من الوقائع المرتبطة بحالات المفقودين وما يحيطها في عدد من الدول (الأرجنتين والشيلي والبرازيل والأوروغواي). لا أدري إذا نجحت ولكنني حاولت أن أحدد لك بعض مجالات التشابه والتمايز في ما بينها. العلاقة مع الوضع اللبناني تطول وتتشعب، وسنتابع الحديث ـ إذا شئت ـ في بيروت، ولكن هذا النوع من النضال لم يكن يوماً سهلاً في أي من هذه الدول، وكان دائماً ـ ويبقى؟ ـ عملاً أقلوياً. انطلق باكراً في الأرجنتين لأسباب أحاول أن أشرحها متعلقة بانهيار النظام نتيجة الهزيمة في حرب المالفيناس، وتسارع في الشيلي بسبب المعاملة التي لقيها بينوشيه في إسبانيا وإنكلترا، وعاد يتحرك الآن في البرازيل وسيتحرك في السنة القادمة في الأوروغواي لأسباب داخلية. المهم أن الوجهة صارت واضحة ـ نحو الحقيقة والعدالة ـ وأن الوقت صار يلعب أيضاً لمصلحة القضية. لا أعرف إذا كان هذا يفسر ذاك، لكن اضيفي أيضاً أن في كل هذه الدول على اختلافها، مقاربة الدولة لمسؤولياتها، والسياسيين لمسؤولياتهم والمجتمع لمسؤولياته أفضل من وضعنا في لبنان «قبل الأحداث وخلال الأحداث وبعد الأحداث». وهذا ما يؤثر دون أدنى شك ويجعل نضالهم، إذا صح الكلام، «أسهل» من هذا الذي تخوضين مع دولة وسياسيين ومجتمع متفلتين من كل مسؤولية...

***

١ ـ بين العام ١٩٦٤ والعام ١٩٧٦، عرفت اربع من دول أميركا الجنوبية انقلابات عسكرية، وهذا التتاغم في الانقلابات كان معناه العملي إدخال المنطقة في الحرب الباردة كردة فعل على انتصار الثورة الكوبية ما أدى الى إنتاج أو على الأقل تضخيم عدد من الحركات الثورية والى انهيار الأنظمة الدستورية المكونة. «عملية كوندور» التي جمعت هذه الدكتاتوريات وغيرها (الباراغواي، بوليفيا) تحت إشراف الولايات المتحدة لاعتقال (وتسليم) أو قتل معارضين كانوا هربوا من نظامهم الى بلد جار، والتي يحاول الآن القاضي خوان غوزمان محاكمة بينوشيه فيها، هي رمز قوي لما هو مشترك بين هذه الأنظمة، لكن الاكتفاء بهذه الصورة «الاقليمية» إذا صح التعبير يخفي الفوارق الأساسية الآتية من حجم هذه الدول، من طبيعة القوى السياسية التي تواجهت فيها ومن درجة العنف التي استعملت، من طول الفترة الانقلابية أو قصرها ومن طريقة تركها السلطة وإرتدادها الى التكتات وعادة الى التقاعد ونادراً الى السجون، وأخيراً ليس آخراً من التغييرات البنيوية التي أدخلت في كل من هذه الدول والمجتمعات.

٢ ـ صحيح أنه من المستحيل مقارنة العذابات لأنها دائماً مطلقة في عوالم الخطف والتعذيب والإعدام، وهي دائماً خاصة. ولكن لا بد من التنبيه الى أن درجة العنف التي استعملت «بالجملة» عند استلام الحكم في الشيلي، وخصوصاً في الأرجنتين، تختلف جوهرياً عما حدث في البرازيل. عدد القتلى والمفقودين في الأرجنتين والشيلي يقدر بـ ٣٠٠٠٠ ألف في الحالة الأولى وبثلاثة آلاف في الثانية، أي واحد من كل ألف مواطن في الأرجنتين وواحد من كل أربعة آلاف في الشيلي. في البرازيل تمثل النسبة واحدا من كل أربعمئة ألف (٣١٣ قتيلا ومفقودا). يطول شرح أسباب المفارقة الآن، ولكن من الأسباب المقنعة أنه لم تحصل مواجهة عسكرية عند وقوع الانقلاب البرازيلي (١٩٦٤)، فيما الانقلاب الشيلي (١٩٧٣) عرف مواجهة محدودة. أما المواجهة في الأرجنتين، فكانت قائمة قبل وقوع الانقلاب وتعمقت مع وقوعه، وفي الأوروغواي كانت قد انتهت سنتين قبل وقوع الانقلاب، وهذا لم يمنع أن يستعملها الجيش في نوع من الابتزاز للتسلل الى مقاليد السلطة.

٣ ـ إن درجة الوعي ـ والأصح درجة تحوّل القضية الى مرتبة الهوية ـ تختلف حسب درجة الوحشية من جهة ونمط الخروج من الدكتاتورية من جهة أخرى. لذلك، في حالة الدكتاتورية الأرجنتينية التي جمعت بين العاملين، كانت الأقصر مدة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣) والأوحش تصرفاً، وقد انهارت كنظام بعد فشل مغامرة حرب المالفيناس عام ١٩٨٢ عندما كان شارون يحتل بيروت. صار مصير الزمر القيادية العسكرية التنقل بين السجن والإقامة الجبرية. وقد أعتقلت القيادات العسكرية لأول مرة لسنتين بعد وصول الرئيس ألفونسين ديموقراطياً الى السلطة. ألفونسين هو الذي شكل أول لجنة وطنية مستقلة للإستقصاء برئاسة الكاتب ساباتو، وهو الذي أقر قانوني «الطاعة المفروضة» و«نقطة النهاية» التي تحد من مرمى الدعاوى عندما عمّ التململ النكنات نتيجة خشية المحاكمة لدى الصف الثاني من الضباط. واستمر الكر والفر ايام الرئيس منعم الذي عوّض الضحايا وفي الوقت ذاته وسّع إطار العفو. أما الرئاسة الحالية للرئيس كيرشنير، فقد وضعت في التقاعد قيادة الجيش بأكملها ثم ألغت قوانين العفو قبل أن تهدم ثكنة كانت مركز التعذيب ايام الدكتاتورية لتشيد مكانها متحفاً للذاكرة. والمحرك الأساسي لهذا المسار الطويل هم أهل وأجداد المفقودين ـ وعلى رأسهم «أمهات ساحة أيار» ـ الذين ما زالوا حتى اليوم يكتشفون أحفاداً لهم لأن النظام كان قد خطف رضّع المفقودات وأعاد توزيعهم على عائلات عسكرية. وجريمة خطف الأولاد وتغيير هويتهم لم تكن بالطبع ملحوظة في قانون العفو فشكلت الثغرة التي دخل منها «أشراس» (مثل لورا بونابارت التي زارتنا في بيروت) لخلخلة قانون العفو من أساسه. على سبيل المثال، تم في الشهر الماضي اكتشاف فتاة تحمل الرقم ٧٤ من هؤلاء الذين أعيدوا لعائلاتهم بعد مرور كل هذا الوقت.

٤ ـ مسار الشيلي يختلف تماماً عن الأرجنتين في البدايات ويقترب منها مع مرور الوقت، لا بل اخذت تتقدم عليها على الأقل في موضوع المراجعة المجتمعية. في البداية، أطاح الجنرال بينوشيه بالرئيس المنتخب عام ١٩٧٣ ثم أقر دستوراً جديداً على قياسه عام ١٩٨٠ وحكم الشيلي بموجبه خلال ثماني سنوات ثم أراد أن يمدد ٨ سنوات إضافية عام ١٩٨٨ ومن أجل ذلك دعا الى استفتاء شعبي الا أنه خسره بعكس توقعاته... ما فرض عليه إعادة بناء المؤسسات على قياس هذا الفشل، فعادت الإنتخابات الرئاسية عام ١٩٨٩ إلا أنه بقي بموجب الدستور قائداً للجيش حتى عام ١٩٩٨ وفي ما بعد شيخاً معيناً مدى الحياة. إن شخص بينوشيه الذي كان يردع أي تقدم حتى نهاية التسعينات أصبح، بعد «تدويل» القضية لدى اعتقاله في إسبانيا ومن ثم في إنكلترا في نفس عام ١٩٩٨، يسرع من حيث لا يدري مسألة محاكمة النظام. وللحقيقة مثلت عودته الى الشيلي في الفترة الأولى انفلاتاً من العدالة الدولية. وهنا لا بد من توضيحين: بقيت الدكتاتوريتان الأرجنتينية والشيلية تحت مجهر الديموقراطيات الغربية لأنه كان في عديد الضحايا مواطنون من هذه الدول الديموقراطية، إضافة الى أن عدداً من الجرائم قد ارتكبت خارج أراضي الشيلي.

التوضيح الثاني له علاقة بالتحديث الإقتصادي الذي حدث ايام الدكتاتورية، ما جعل الكثير من الشيليين يترددون لدى توقيف بينوشيه حول فائدة إعادة أجواء التشنج. وهنا بدأ يظهر مشهد جديد إثر ملاحقة بينوشيه في الشيلي: أجبر على التنحي عن مقعده في مجلس الشيوخ فحاول أن يلقي المسؤولية على آخرين، على «المنفذين» متخلياً عن الذين كانوا ضمانته الأخيرة، وتصرفه هذا كان الضوء الأخضر الذي سمح للجيش بأن يتحرر من ارتباطه العضوي به. لاحقه عام ٢٠٠٠ القاضي غوزمان بمسألة «قافلة الموت»، وهي الجرائم الأولى التي ارتكبت في الأيام التي تلت الإنقلاب. لكنه نجح في الفرار بعد أن ارتأى محاموه الدفاع عنه باعتباره «عاجزاً عن الدفاع عن نفسه بسبب هذيان خفيف». ثم عادت الأحداث تلاحقه في عام ٢٠٠٤ الذي تحول الى كارثة لبينوشيه: من جهة، تم اكتشاف حسابات مالية له في الخارج جعلته يفقد آخر مناصريه وآخر مناعاته القانونية. وهو ملاحق مجدداً الآن من قبل القاضي غوزمان لمسؤوليته في «عملية كوندور» بعد أن أعطى مقابلة لإذاعة أميركية «شديدة المنطق»، وقد أقرت محكمة الاستئناف الأخيرة الأسبوع الماضي بأنه قادر عن الدفاع عن نفسه وقد وضع في الإقامة الجبرية. وتبقى مسألة محاكمته مهمة ليس لتعكير آخر أيام رجل مترهل (ولو مجرما)، بل لأن في الشيلي اليوم قضايا مرفوعة ضد ١٨٠ ضابطا وعسكريا. لكن المحاكمة المؤسساتية والمجتمعية، وهي الأهم، فقد أتت الشهر الماضي عندما تسلم رئيس الجمهورية تقريراً رسمياً يتضمن شهادات ٣٠ ألف حالة تعذيب، وعلى أثره قدمت أسلحة الجيش الثلاثة اعتذاراً رسمياً للمجتمع..

٥ ـ تمثل بدورها الحالة البرازيلية حالة خاصة لعدة أسباب: أولاً، لأن الطبقة السياسية والانتخابات لم يتم إلغاؤهما في برازيل النظام العسكري (١٩٦٤ ـ ١٩٨٥) وقد بقيتا، بمعنى ما القاعدة السارية، فيما أمسك النظام حركة المجتمع بواسطة دستور جديد وقانون انتخابي متحرك حسب حاجاته. ثانياً، لأن فترة المواجهة التي نشأت بعد سنوات من قيام الدكتاتورية (خلال فترتها «الفاشية» من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٣) دامت سنوات محدودة وبقيت محصورة بموقعين في بلد قاري، واحد منهما في أدغال الأدغال. ثالثاً، لأن العفو العام الذي شرّع إعادة انخراط قيادات الخارج كما التعدد الحزبي حصل في متن النظام العسكري (١٩٧٩). رابعاً، لأن خروج العسكر حصل بشكل منتظم نتيجة التحاق طرف من حزبييهم بمرشح المعارضة ما سمح لهذا الأخير بأن يفوز في إطار مؤسسات النظام القديم، تاركاً للنظام المدني مهمة العودة الى نظام الانتخابات المباشرة وكتابة دستور جديد. «خصوصية» هذا الدخول والخروج السلس للديكتاتورية في الحالة البرازيلية (برغم أن الحالة العنفية هي هي في كل الأحوال، وكذلك القطيعة الدستورية)، عائدة ـ أعتقد ـ الى حجم البرازيل وفوارقه المناطقية، الى مستوى أدنى من التسييس، كما الى طول الفترة العسكرية. وهي التي ساهمت في جعل العسكر المتراجعين «طوعا» والمتأقلمين تماماً في الحكم المدني بمنأى عن المحاسبة. لا يوجد اليوم أي ضابط ملاحق في البرازيل، ولكن بالمقابل اعترفت الدولة بمسؤولياتها تجاه ضحايا النظام العسكري وعوّضت عن آثاره. ما بقي عالقاً هو مسألة استرجاع عشرات من الجثث فقدت في حرب العصابات التي جرت قرب منطقة الأمازون، ورفع الغطاء عن كل أرشيف الفترة العسكرية ومن ضمنه المتعلق بهذه «الحرب»، والمبعثر في النكنات ولدى مسؤولين سابقين في الأجهزة المختلفة. الشهر الماضي، قررت حكومة لولا جمع كل الوثائق المتعلقة بهذه الفترة ووضعها بتصرف الجمهور بعد تحويلها الى الأرشيف الوطني. هذا التدبير، باستعادته هذه الفترة المخفية من تاريخ البرازيل، كفيل بفتح مصادر المعلومات الباقية لمسألة استرجاع الجثث، وقد عملت الدولة مع لجنة الأهالي ميدانياً السنة الماضية، ولكن دون جدوى. إضافة الى أنه ـ أي التدبير ـ يعيد للحقيقة ما لها، دون المس بمسألة العفو. وقد تؤدي ربما مفاعيله الى جعل قيادة الجيش الحالي تتحمل مسؤولياتها على ضوء هذا الجزء «المفقود» من المعلومات ومن الأموات.

٦ ـ حالة الأوروغواي هي مزيج من الواقع الشيلي في بداياتها ومن الحالة البرازيلية في وضعها الحالي. في البداية، عام ١٩٨٠، حاولت الزمرة العسكرية تكريس إقرار دستور جديد، إلا أن رياح الناخبين أتت بغير ما كانت تشتهي سفن العسكريين. تماماً كما حصل في الشيلي، فكانت بداية المرحلة الانتقالية وإعادة السلطة الى المدنيين. وقد سُلّمت مقاليد الحكم عام ١٩٨٤ وفق تسوية قوامها «لا غالب ولا مغلوب». وبقي السياسيون يراعون العسكر مراعاة خاصة، على النمط البرازيلي، فبقي الميزان مجحفاً بحق أهالي الضحايا والذين عانوا من الديكتاتورية والمواطنية بشكل عام، لأن العفو في هذه الحالة حرمهم حتى من التعويض المعنوي. يثير اليوم وصول اليسار الى السلطة (التسلم والتسليم في شهر آذار) وتحت شعار «التقدم في اتجاه الحقيقة والعدالة» آمالاً في هذا الشأن وفي تجاوز هذا التأخير الذي عرفه الأوروغواي لا لسبب إلا بسبب تخاذل بعض السياسيين.

٧ ـ من المهم الاستيعاب هنا أن هذا «العراك» ليس «شعبيًا» في أي مجتمع كان. يبقى أن دور «أهالي الضحايا» وأصدقائهم كان دائماً حاسماً لعدم السماح بأن تموت القضية. صحيح أن تجانس هذه المجتمعات وبالتالي تحديد (وحصر) مصدر الارتكابات، حتى في إطار قانون العفو ـ الذي لم يلغ إلا في الأرجنتين ـ يجعل عملية التقدم في اتجاه الحقيقة والعدالة «أسهل»، إذا جاز التعبير، في مجتمعاتهم. ما ساعد في الأرجنتين له علاقة بانهيار النظام، وما عاد وحرك القضية في الشيلي له علاقة بما حصل في أوروبا لبينوشيه. الجديد الحقيقي في أميركا الجنوبية اليوم هو أن جيلاً من معارضي النظام العسكري (وأحياناً من المشاركين في الكفاح المسلح) أخذ يصل الى السلطة بواسطة الانتخابات، ما أدى الى نوع من الإنضاج المجتمعي لم يعد يختلف فيه إثنان على الأقل على مسؤولية الدولة في تحديد مصير المفقودين (وإن بقيت حالات لم يصل الأهل الى الجثث... ولم يسترجع الأولاد هويتهم بعد) وفي التعويض لذويهم معنوياً ومادياً (للذين يقبلون). أصبحت الإتجاهات المتخلفة في الجيوش جيوباً ضعيفة (حيث ما تزال قائمة) محكومة بالتهميش التدريجي، ومن اللافت أن الأسبوع الماضي تحديداً، عانى بينوشيه الشيلي وفيديلا الأرجنتين من عارض صحي، وكلاهما في الإقامة الجبرية (وثانيهما محكوماً). خطت عمليات المراجعة والمحاكمة خطوات أهم في الشيلي والأرجنتين، وأعتقد أن البرازيل والأوروغواي ستلحق بنفس الإتجاه، على الأقل في موضوع المراجعة خلال السنوات القليلة القادمة، بشكل عام، استقر التوازن حول مزيد من العدالة والحقيقة، ومع مرور السنوات، يبدو أن هذه الوجهة العامة آخذة في التجذر والانتشار الى دول أخرى.

بمناسبة هذه السنة الجديدة، قبلات حارة لك وأطيب التمنيات لزياد وغسان...

سان بولو في ٢٤/١٢/٢٠٠٤

(*) كاتب لبناني مقيم في أميركا الجنوبية